http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1758) السنة السابعة - الأربعاء (31) آذار 2010

كتابة على الحيطان

مرشحو الصوت الواحد!

عامر القيسي

بعض التقارير الطريفة رصدت بالارقام ، الاصوات التي حصل عليها بعض المرشحين لمجلس النواب الجديد . فكشفت لنا الارقام ان نصف مرشحي احدى المحافظات لم يتمكنوا من تجاوز حاجز المائة صوت ! فيما اشار التقرير ان بعض المرشحين في كافة محافظات العراق لم يتمكنوا من تجاوز حاجز الواحد ، ونؤكد الواحد فقط وليس الواحد في المائة ، تجنبا لاي التباس بشأن اخطاء التصحيح الممكنة.

فيما لم يستطع ١٣ كيانا من تخطي حاجز العشرة أصوات " والكيان في الغالب الاعم يعني اكثر من حزب حسب التجربة السياسية العراقية المعاصرة " فيما لم يحصل تسعة مرشحين الا على اصواتهم ، بينما رصد التقرير خمسة مرشحين في قائمة واحدة لم يحصلوا الاعلى سبعة اصوات مجتمعين ! فيما اشار تقرير آخر الى ان ١٦٦ مرشحا لمجلس النواب لم يتمكنوا من عبور حاجز المئة صوت .

لماذا وكيف ومن المسؤول ليست من مهام عمودنا اليوم . السؤال الذي حيّر احد المراقبين هو : من يريد ان يمثل الشعب في البرلمان عليه اولا اقناع اسرته بانتخابه أولا؟

وبخباثة استطيع ان اضيق دائرة السؤال لينقلب الى الشكل التالي:

اذا كان المرشح لايستطيع اقناع زوجته بانتخابه " وهو موجه لمن لم يحصل الا على صوته " فكيف يستطيع ان يقنع الناس بخطابه السياسي وبرنامجه الاجتماعي ؟

احد الاصدقاء، ومن باب الدعابة، اجاب على تساؤلي قائلا: اقناع الزوجة شيء والانخراط بالعمل الجماهيري شيء آخر؟

ولا اخفيكم فاني لم اقتنع باجابة صديقي حتى وان كانت من باب الدعابة ،على اساس المشتركات المفترضة بين الزوجين ومنها بطبيعة الحال ، المصير المشترك. علق أحد المتصيدين في الماء العكر، وهم كثر" ربما يكون هؤلاء عزابا أو أرامل أو ان آليات التصويت وتعقيداته قد حرمت الزوجة من التصويت لزوجها وحبيبها ورفيق دربها! وهنا، لايكون السبب المرشح نفسه وجماهيريته وبرنامجه السياسي ولا تأريخه الشخصي والسياسي ولا شخصيته الاجتماعية ولا قدرته على اقناع الناس بنفسه وبما يريد ان يعمله لهم ولا بالجهة التي ترشح عنها ، حقيقة هذه اسباب لاعلاقة لها بعدم اقتناع الزوجة أولا أو صوت آخر من عباد الله. الحق كله ايها السادة على قانون الانتخابات حرم الزوجة من التصويت لزوجها والابن من التصويت لوالده والأخ لأخيه والجار لجاره. احد المرشحين الذي لم يحظ الا بصوته قال ان في الامر مؤامرة امبريالية عالمية ! فيما صرح آخر ممن حصل مع اربعة من زملائه على سبعة اصوات، اي صوت وربع تقريبا للمرشح الواحد، مقسما اغلظ الايمان انه واولاد عمومته يستطيعون حجز مقعد من بغداد وليس من المحافظة ، فأين ذهبت الاصوات؟

ولكي نكون منصفين فانا شخصيا لم استطع اقناع زوجتي، لابالقائمة التي انحاز اليها ولا بالشخصية التي اتمنى ان تمثلني!

لكن الامر هنا مختلف، فانا لست مرشحا، ولو كنت مرشحا وناكدتني بترشيح غيري فمن اين البي طلباتها المتواضعة جدا أولا ولو تيقنتن من انها لم ترشحني، فان لكل حادث حديث ثانيا!

سباق ماراثوني للتحالفات.. ومواقف سياسية متباينة

بغداد / المدى

أعلنت النتائج النهائية وعرف المواطنون اسماء اعضاء البرلمان الجديد واتجهت أنظار الشارع العراقي نحو تشكيل الحكومة المقبلة والتي تدور حولها التجاذبات السياسية ومن هي القائمة التي ستتحالف مع الأخرى لتشكل الكتلة الأكبر داخل مجلس النواب خاصة بعد إعلان أسماء النواب الفائزين من اعضاء مجلس النواب الجديد.

في غضون ذلك اعلن المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة قراراً صدر الى المفوضية بإلغاء نتائج عدد من المرشحين من الذين فازوا في الانتخابات.

واوضح اللامي ان المفوضية العليا للانتخابات قدمت في الثالث من الشهر الحالي، اسماء ٥٤ بديلا عن الاسماء التي تم استبعادها لشمولها باجراءات الهيئة» .

واضاف «ابلغناها في اليوم ذاته ، بأن ٥٢ اسما بين هؤلاء مشمولون باجراءات الهيئة وستة منهم فازوا بمقاعد في مجلس النواب ، ونحن نمتلك ادلة على شمولهم ، بينها وثائق تؤكد مسؤولياتهم الحزبية وانتماءهم الى البعث». مؤكدا ان الهيئة ستطعن بهذه النتائج لمنع وصولهم الى قبة مجلس النواب «.

ووجه اللامي الذي ترشح وخسر في الانتخابات انتقادات الى الامم المتحدة قائلا «نعتقد ان ضغوطا مورست ضد المفوضية من قبل الامم المتحدة».

واضاف «مع الاسف ، استجابت المفوضية بالسماح لهؤلاء المرشحين بالمشاركة في الانتخابات».

وفي المقابل أعلن رئيس قائمة «نينوى المتآخية» خسرو كوران أن اجتماعا سيعقد مع قائمة «الحدباء» في مدينة اسطنبول التركية برعاية أمريكية للبحث في الخلافات بين القائمتين حول عدد من القضايا.

وأشار كوران لوكالة الصحافة الفرنسية إلى أن لـ «قائمة نينوى المتآخية» رؤيتها الخاصة بشأن كيفية إنهاء المقاطعة مع قائمة «الحدباء»، مشددا على ضرورة تلبية الشروط التي طرحتها قائمته لإنهاء مقاطعة اجتماعات الحكومة المحلية في نينوى.

واتهم كوران «الحدباء» باستخدام ما وصفها بسياسة التهميش والإقصاء واحتكار السلطة وتشكيل الحكومة المحلية في الموصل، قائلا إن هذا الأمر مرفوض في العراق الجديد.

واستبعد كوران أن تؤثر نتائج الانتخابات الأخيرة على حل المشكلة بين القائمتين، قائلا إن المشاكل في نينوى هي جزء من المشاكل العالقة بين اربيل وبغداد وجوهرها المادة ١٤٠ الدستورية.

في هذه الاثناء بحث نائب رئيس الوزراء المنتهية مهامه رافع العيساوي في مكتبه امس مجريات العملية السياسية وتحركات تشكيل الحكومة المقبلة مع روز نوري شاويس نائب رئيس الوزراء والقيادي في قائمة التحالف الكردستاني.

وقال بيان صدر عن مكتبه وتلقت المدى نسخة منه: انه جرى خلال اللقاء تبادل الاراء بخصوص التحالفات السياسية استعدادا لتشكيل الحكومة الجديدة . وحضر اللقاء اسامة النجيفي القيادي في القائمة العراقية وعدد من اعضاء القائمة.

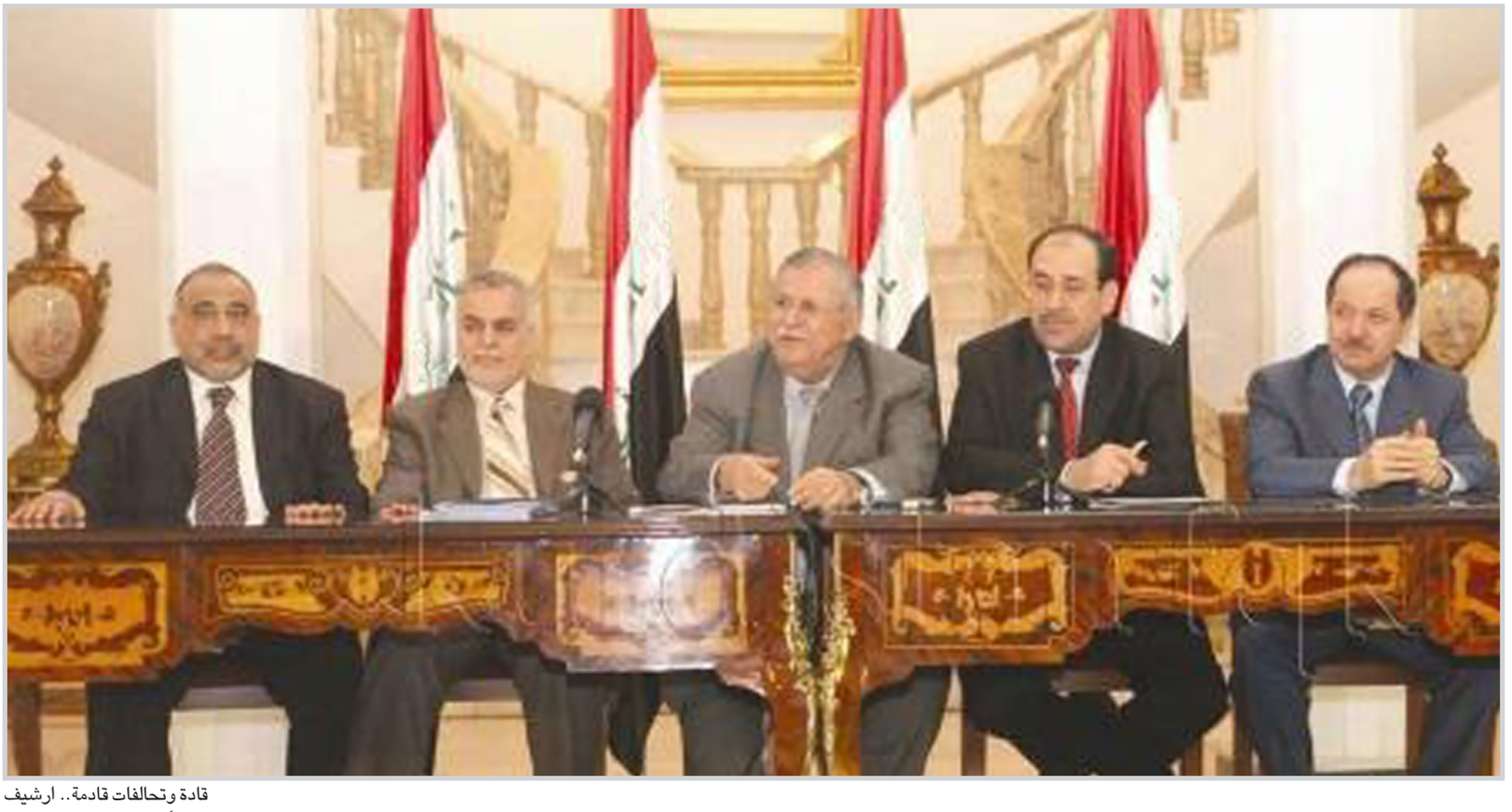

قادة وتحالفات قادمة.. ارشيف

وقال العيساوي في ختام الاجتماع (اكدنا خلال اللقاء ان كل الائتلافات منفتحة على بعضها ولن نستثني احدا...ويأتي اجتماعنا ايضا في اطار جهود القائمة العراقية لاستقطاب القوائم والتحالفات الاخرى سعيا لتشكيل تحالف كبير يتيح للعراقية تشكيل الحكومة كونها دستوريا القائمة الفائزة والحاصلة على اكبر عدد من المقاعد).

واضاف نائب رئيس الوزراء تكلمنا عن بيان الراي الذي اصدرته المحكمة الاتحادية في اليومين الماضيين واحب ان اشير الى نقطة ان المحكمة الاتحادية بناء على الامر التشريعي المرقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥ النافذ ووفق قانونها الذي تعمل به ووفق نظامها الداخلي، ليس من اعمال المحكمة الاتحادية تفسير نصوص الدستور وعلى هذا الاساس فان الكتلة الاكبر التي تكلف بتشكيل الحكومة هي العراقية...واذا كان الاخرون لايريدون المضي مع العراقية فان هذا موضوع اخر.

وختم العيساوي كلامه وبالقول بان العراقية ليست الكتلة الاكبر هذا كلام غير دستوري كونها حصلت على المرتبة الاولى في الانتخابات البرلمانية الاخيرة .

من جهته قال روز نوري شاويس نحن شاكرون للدكتور رافع العيساوي هذا اللقاء الاخوي وفي نفس الوقت التقينا أخوة اعزاء، حيث ينصب هذا اللقاء في اطار تحركات الكتل الفائزة في الانتخابات النيابية.

من جانبه اوضح اسامة النجيفي التقينا السيد روز وهو صديق قديم وعزيز وتربطنا معه علاقات وثيقة لابد من ان نبدأ صفحة جديدة من العلاقات المتميزة والدكتور رافع العيساوي صاحب فضل في دعوتنا لهذا اللقاء وان شاء الله يكون خير للعراق ولكي نؤسس لحكومة قادرة على بناء دولة مستقرة .

وفي ما يخص التحالفات واللقاءات الجانبية ايضا بين الكتل الفائزة لتشكيل الحكومة، عضو جبهة التوافق العراقي والتي لم تحظ بعدد مريح من المقاعد في مجلس النواب القادم رشيد العزاوي قال لـ (المدى): إن التوافق اجرت العديد من اللقاءات مع الكتل السياسية لغرض ايضاح الرؤى ومعرفة مع من سنتحالف او ننضم معها ، معربا عن اعتقاده إن تشكيل الحكومة سيكون أقرب مما هو متوقع مشيرا الى إن هناك توجهاً للائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون للاندماج في كتلة واحدة وإن هناك مستوى عالياً من المباحثات بينهما.

واوضح العزاوي إن التوافق ترغب أن تكون الحكومة المقبلة حكومة شراكة وطنية واسعة تشترك فيه اغلب الكتل الفائزة من دون استثناء أي واحدة منها.

من جهته اكد عضو القائمة العراقية عمر الجبوري إن مفاوضات قائمته مستمرة مع باقي الكتل لبحث التشكيلة الحكومية المقبلة وقال الجبوري: إن جميع تلك المفاوضات تعد اولية وان التشكيلة النهائية سيتم التوصل اليها بعد التئام مجلس النواب الجديد واختيار هيئة رئاسة البرلمان ورئيس الجمهورية.

من جهته قال عضو الائتلاف الوطني العراقي عبد الكريم العنزي: إن الائتلاف يرغب بأن تكون الحكومة المقبلة حكومة شراكة وطنية.

واضاف العنزي إن «وجود تحالفات كبيرة في البرلمان المقبل سيسهم في استقرار الحكومة الجديدة «،مشيرا الى إن «الائتلاف الوطني يجري مشاوراته مع اغلب الكتل السياسية ومن بينها ائتلاف دولة القانون».

في غضون ذلك كشف عضو قائمة دولة القانون عزت الشابندر ان قائمة دولة القانون هي الاقرب للتحالف مع قائمتي التحالف الكردستاني والائتلاف الوطني العراقي وعلى العكس من القائمة العراقية التي تتضمن شخصيات تتعارض رؤيتها مع التحالف الكردستاني .

بدوره أكد الناطق الرسمي باسم التيار الصدري الشيخ صلاح العبيدي وحدة القوائم الاربعة الفائزة في التحرك لتشكيل التحالفات القادمة لتشكيل الحكومة .

واوضح العبيدي: ان الائتلاف الوطني العراقي يتحرك للتحالفات بشكل مشترك وليس على شكل كيانات منفرده داخل الائتلاف مشيراً الى ان وحدة الائتلاف الوطني معيار اساسي في كل تحركاته لانجاز رأي مشترك مشدداً على ان تجلس القوائم الفائزة الى طاولة مستديرة وفاء للشعب العراقي.

وفي السياق ذاته أعلن القيادي في ائتلاف دولة القانون عدنان السراج ان المباحثات بين ائتلافه والائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني قطعت اشواطا طويلة وسيعلن عن هذه الكتلة قريبا.

واوضح السراج ان المباحثات كانت ولاتزال مستمرة باتجاهات عدة وقطعت اشواطا طويلة مع التحالف الكردستاني والائتلاف الوطني وشخصيات اخرى من كتل ابدت رغبتها في الانضمام الى الائتلاف مشير الى ان كتلة كبيرة متماسكة سيعلن عنها قريبا.

من جانب اخر ذكر بيان للمجلس الاسلامي الاعلى أن رئيس القائمة العراقية اياد علاوي تباحث هاتفيا مع زعيم الائتلاف العراقي الموحد عمار الحكيم .

وذكر البيان الذي تلقت المدى نسخة منه ، انه قد جرى التأكيد على ضرورة الإسراع في تكوين التحالفات والائتلافات الوطنية بغية تشكيل الحكومة العراقية المقبلة على قاعدة الشراكة الحقيقية بين القوائم الفائزة. واضاف البيان ان الجانبين اتفقا على تجنب الأخطاء التي شابت العملية السياسية في المرحلة السابقة لإشعار المواطن العراقي بجدوى العملية الانتخابية وسعي القوى الوطنية لجعل المرحلة القادمة مرحلة تقديم الخدمات للمواطن العراقي وتحقيق التقدم والازدهار في البلاد.

في غضون ذلك انطلقت المحادثات الرسمية بين الكتل السياسية الرئيسة مطلع الاسبوع الحالي لتشكيل الحكومة المقبلة بعد ان صادقت المحكمة الاتحادية العليا على اسماء الفائزين في الانتخابات والمرشحين للدورة البرلمانية المقبلة.

وفي السياق أكدت بعثة الأمم المتحدة في العراق أن دورها يقتصر على توفير المشورة لمؤسسات الدولة بصورة حيادية وبناء على طلبها، مشيرة الى أن هذا ما فعلته خلال العملية الانتخابية.

وأوضحت البعثة في بيان لها ردا على تصريحات رئيس الحكومة نوري المالكي حول عملية عد الأصوات أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أعلنت النتائج النهائية بعد النظر في الشكاوى المقدمة، كونها الجهة الوحيدة التي تمتلك صلاحية اتخاذ القرارات .

وتابع البيان قائلا ان تقديم بعثة الأمم الدعم والخبرات الفنية خلال المراحل القادمة مرهون بتقديم طلب من الحكومة العراقية، لافتا الى أن المرحلة المقبلة بأكملها مسؤولية عراقية.

من جانب اخر اكد كريم اليعقوبي عضو الائتلاف الوطني إنه «تم التوصل إلى اتفاق مبدئي مع قائمة ائتلاف دولة القانون يقضي بأن تقدم القائمتان مرشحاً واحداً لرئاسة الحكومة».

وأضاف في تصريح نقله المركز الخبري للمجلس أن «الحكومة المقبلة ستكون حكومة شراكة وطنية تشارك فيها كل الكتل الفائزة»، مبيناً أن «المفاوضات ما زالت أولية وحتى الآن لم يتم الاتفاق على رئيس الوزراء». وذكر أن «الائتلاف الوطني يواصل مساعيه لجمع القوائم الفائزة على طاولة واحدة للتفاوض حول تشكيل الحكومة الجديدة».

وأكد القيادي في «ائتلاف دولة القانون» حسن السنيد انه تم «وضع الخطوط العريضة للتحالف مع الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني لتشكيل الحكومة»، مؤكداً أن «المفاوضات بين هذه الأطراف وصلت الى مراحل متقدمة وهناك لجان شكلت للبحث بالتفاصيل المتبقية».

وأضاف أن «التحالف الكردستاني والائتلاف الوطني لم يطرحا مرشحين لرئاسة الوزراء ولا يوجد حالياً سوى المالكي مرشحاً لهذا المنصب ولم نلمس اعتراضا عليه».

مصادر مقربة من «حزب الدعوة» اكدت في احاديث صحفية أن «مرشح ائتلاف دولة القانون هو المالكي لكن إذا وجدنا إصراراً على تبديله فبديلنا هو حيدر العبادي». لكن القيادي في «المجلس الأعلى» جلال الدين الصغير شدد، على أن «الائتلاف الوطني لن يتخلى عن منصب رئاسة الوزراء». وأوضح في تصريح صحافي أن «الصورة واضحة الآن ولن يتخلى عن المنصب إذا أتيحت له الفرصة».

من جانبه اوضح عضو ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي بانه لايوجد اي اشكال على آلية ترشيح المالكي لولاية ثانية وقد تم الاتفاق على اختيار رئيس الوزراء مابين الائتلافين.

واكد الاسدي في لقاء متلفز وجود حوارات مع بعض اطراف من القائمة العراقية من اجل ضمهم الى التحالف الذي سيشكل الحكومة القادمة.

جدل سياسي بشأن قرارات هيئة المساءلة والعدالة باجتثاث ستة نواب جدد

بغداد /المدى

بعد ان اعلنت هيئة المساءلة والعدالة انها ستعمل على الطعن بقرار مفوضية الانتخابات و عدم وصول المشمولين بالاجتثاث الى قبة البرلمان، ابدى عدد من السياسيين امتعاضهم من هذا الامر، مؤكدين ان الهيئة تستهدف قوائم وشخصيات معينة، فيما رأى آخرون ان قرارات الهيئة دستورية ويجب اعتمادها. وقال عضو الائتلاف الوطني العراقي محمد ناجي ان هيئة المساءلة والعدالة هيئة دستورية وقانونية وانها لا تسعى الى الاخذ من قائمة او شخصية معينة. واضاف ناجي: ان «هيئة المساءلة والعدالة من واجبها ان تنظر الى ملفات الاعضاء المشمولين باجتثاث البعث ومن شأنها ان تتابع قراراتها وتفعلها لاسيما وان البرلمان الجديد قادم ويمكن اعتبار الهيئة جزءاً من البرلمان ويمكن ان تفعل قراراتها من خلال البرلمان وان تأخذ مجراها وان المسألة مسألة وقت ليس الا». وتابع : ان «وصول المشمولين بالاجتثاث الى البرلمان وفوزهم بالانتخابات دون ان تقوم المفوضية بمراعاة اجتثاثهم هو امر غير صحيح وينبغي تعديله في البرلمان من خلال تقديم هيئة المساءلة والعدالة ادلتها وبالتالي يتم اجتثاثهم ورفع الحصانة عنهم». واوضح ناجي: ان «الاعضاء الذين سيشملهم الاجتثاث من حق قوائمهم ان تطرح اسماء بديلة عنهم وفق قرارات مفوضية الانتخابات». وكان المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة علي اللامي قد اعلن ان الهيئة ستعمل على الطعن بقرار مفوضية الانتخابات من اجل عدم وصول المشمولين بالاجتثاث الى قبة البرلمان.

وقال اللامي في تصريح صحفي ان الهيئة واكبت الاجراءات في توقيتات حددتها المفوضية وقد ارسلت قائمة البدلاء وهم ٥٤ مرشحا وطلبت من الهيئة التحقق من شمولهم في اجراءات المساءلة والعدالة بسبب استبدالهم فأرسلت القائمة في يوم ٣/٣ وارسلنا الجواب في نفس اليوم ٣/٣ بشمول ٥٢ مرشحاً منهم في اجراءات المساءلة والعدالة ولا يمكن وضعهم بدل المستبدلين، مؤكدا ان الهيئة طالبت المفوضية في نفس اليوم باتخاذ الاجراءات بحقهم وكان عليها عدم وصولهم ولكن المفوضية سمحت لهم بالمشاركة».

من جهته رفض عضو القائمة العراقية حيدر الملا قرارات هيئة المساءلة والعدالة معتبرا انها خاضعة للاجندات الخارجية.

وقال الملا لـ الوكالة الاخبارية الاسبوعية: ان «الامر الذي صدر من قبل رئيس الهيئة علي اللامي هو غير مقبول لان هذه المسألة قد حسمت والانتخابات قد جرت والمفوضية صادقت على اسماء المرشحين والمحكمة الاتحادية صادقت على الاسماء ايضا».

وشدد الملا على ان «واقع الحال الذي يعيشه المشهد السياسي لا يمكن تغييره سواء من هيئة المساءلة والعدالة او الجهات التي تقف وراءها» حسب تعبيره، «لاسيما بعد مصادقة المحكمة الاتحادية على اسماء المرشحين».

كتل سياسية بانتظار الجلسة الأولى للبرلمان

بغداد/المدى

تنتظر الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية التي أجريت في السابع من آذار (مارس) الجاري، مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات لدخول مرحلة المواعيد الدستورية والتئام البرلمان الجديد واختيار الحكومة المقبلة وسط مخاوف من التأجيل بسبب التعقيد الحاصل في مفاوضات الكتل الكبيرة.

وكانت المفوضية المستقلة العليا للانتخابات قد أعلنت الجمعة الماضية النتائج النهائية وفتحت باب الطعون بالنتائج لمدة ثلاثة أيام، على ان تبت الهيئة التمييزية في المفوضية في تلك الطعون خلال عشرة أيام.

وأوضح الخبير القانوني طارق حرب صعوبة تحديد موعد الجلسة الأولى للبرلمان العراقي الجديد. وقال إن «كل المواعيد محددة دستورياً باستثناء موعد مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات». وأكد حرب أن «هناك ثلاثة أيام للطعون وعشرة أيام للنظر فيها من الهيئة التمييزية. وبعدها تُرسل النتائج إلى المحكمة للمصادقة عليها، أي بعد ١٣ يوماً من اعلان النتائج. إلا أن المحكمة قد تصادق على النتائج في يوم واحد أو بعد أيام. فلا وقت محدداً لعمل هذه المحكمة». وأضاف: «بعد مصادقة المحكمة الاتحادية، تدخل العملية السياسية في مرحلة المواعيد الدستورية. وخلال ١٥ يوماً، سيدعو رئيس الجمهورية البرلمان للانعقاد».

وبحسب الدستور، يصدر مرسوم جمهوري خاص بالدعوى الى الانعقاد خلال ١٥ يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات. وتُعقد الجلسة الأولى برئاسة أكبر الأعضاء سناً، لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه بالاقتراع السري المباشر، وأن يكون نصاب الفوز بالغالبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب، أي ١٦٣ صوتاً.

وأشار حرب إلى أن انتخاب «رئيس الجمهورية الجديد بموجب المادة ١٣٨ من الدستور من طريق حصول المرشح للمنصب على غالبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، يحتاج الى ٢١٧ صوتا، في الجولة الأولى للتنافس بين المرشحين. فاذا أخفق الجميع، يُصار إلى جولة ثانية بين أعلى اثنين من المرشحين، ويكون الفائز من يحصل على أعلى الأصوات».

و لم يستبعد القاضي وائل عبد اللطيف عضو «الائتلاف الوطني» خرق هذه المواعيد الدستورية واللجوء الى مواعيد أخرى قد تحددها مواد قانونية أخرى، مذكراً بتجاوز الكثير من الفترات الدستورية مثل المادة ١٤٠ من الدستور، وموعد الانتخابات الذي كان مقرراً نهاية السنة الماضية.

وقال عبد اللطيف في تصريح لصحيفة الحياة اللندنية إن «صعوبة توقع سيناريو محدد لتشكيل الحكومة وفقاً لما هو مرسوم في الدستور يكمن في الصراع الكبير على منصب رئاسة الحكومة وترشيح كثير من الأسماء».

ولفت إلى أن كل الكتل الفائزة «تتجاهل حتى الآن المناصب الأخرى وتركز على منصب رئيس الوزراء». واعتبر ذلك «صراعاً على السلطة قد يضر بالمصالح العليا للبلاد».

وينص الدستور على أن يكلف رئيس الجمهورية المنتخب من البرلمان، وخلال ١٥ يوماً من تاريخ انتخابه، مرشح (الكتلة النيابية الأكثر عدداً) وفقاً للمادة ٧٣. ثم يبدأ رئيس الوزراء المكلف باختيار تشكيلته الوزارية وعرضها على مجلس النواب لنيل الثقة خلال شهر واحد. أما إذا فشل، فيُصار إلى تكليف مرشح آخر من رئيس الجمهورية.

ورجح عبد اللطيف انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه في الجلسة الأولى وإبقائها مفتوحة، كما حصل عام ٢٠٠٦، لكسب وقت أكثر مما هو محدد (شهر واحد) لعقد صفقة كاملة لاختيار رئيسي الجمهورية والوزراء وتقاسم الوزارات السيادية.

بعد أن خسروا الانتخابات.. مرشحون يهربون مع ديون حملاتهم الانتخابية

بغداد / المدى

ذكر عدد من اصحاب المطابع الاهلية في بغداد ان اعدادا كبيرة من مرشحي الانتخابات الاخيرة مدينون لهم ولم يكملوا تسديد ما عليهم من مستحقات مالية بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية .

وقال صاحب شركة "العربية" للطباعة والإعلان محمد الشواك للوكالة الاخبارية الاسبوعية "ان عشرات المرشحين وبينهم اسماء سياسية معروفة يتهربون من دفع ما بذممهم من اموال لاصحاب المطابع "، واضاف الشواك "المرشحون تعاقدوا مع شركات الاعلان والمطابع ان تتكفل الاخيرة بالحملة الاعلانية مقابل مبالغ مالية متفق عليها تدفع على مراحل ، لكن بعدما انتهت الانتخابات تهرب الكثير منهم عن السداد "مشيرا" ان اصحاب المطابع سوف يلجأون الى القانون ورفع دعوى قضائية ضد هؤلاء المرشحين لاجبارهم على السداد". وكان ظاهرا للعيان مدى قوة الدعم المالي وخصوصا للشخصيات والاحزاب المتواجدة في مراكز القرار، او في وظائف حكومية رفيعة المستوى من خلال عدد الملصقات ونوعيتها المميزة خلال فترة الانتخابات البرلمانية الماضية. واعتبر اصحاب المطابع الاهلية ان الانتخابات هي فرصة لاتعوض للحصول على رزق حلال لأنه عمل متواصل وابدوا عدم رغبتهم بانتهائها ، فضلا عن أنها تساعد في تطوير إمكانيات مطابعهم.

وقال صاحب مطبعة الامواج حسن الطويل بأن "العمل خلال هذه الفترة مزدهر واننا نقوم بطبع الدعايات الانتخابية بمختلف اشكالها، فمنها الفلكس والبوسترات والكرتات بل هناك من طلب طبع ما يشبه بطاقة المعايدة التي تقدم في الأفراح."

وأضاف: "نطبع للمرشح الواحد جميع هذه الأشكال، ولكن اكثرها طلبا الكرتات واقلها الفلكس لغلاء سعره." ويشير مدير مطبعة "العالم" سالم نعمة ليس الخاسرون فقط من لايدفع الاموال المستحقة عليه "، لافتا " ان هنالك اسماء سياسية نجحت بقوة وكان لها مركز سياسي قوي في الدولة في المرحلة السابقة يتهربون من التسديد ولا يردون على مكالماتنا "، مشيرا " اننا الان نتحفظ عن ذكر اسمائهم لكننا بعد فترة سوف نشهرهم بالاعلام ورفع الدعوى القضائية ضدهم". من جانب اخر يرى أصحاب المطابع أن مرحلة الانتخابات عوّضت عليهم خسائر فادحة تكبدوها خلال الشهور الماضية نتيجة كساد سوق الطباعة في العراق. واكدوا أن الحملات الدعائية التي أنفقت ملايين الدولارات عليها في شكل غير مسبوق، يذهب جزء منها لأصحاب المطابع التي تعمل منذ شهور في طبع الملصقات بأنواعها والمنشورات والكتب التوضيحية والمجلات المتخصصة بالانتخابات وصور المرشحين، فيما تتسرب النسبة الاكبر من أموال الدعاية الانتخابية الى مطابع دول جوار العراق التي تتوافر فيها امكانات اكبر، اضافة الى شركات تسويق الاعلانات والهدايا الرمزية ومعظمها صينية الصنع.

وتتباين أسعار الملصقات الدعائية بحسب نوعية الطباعة ونظام الألوان الذي تعتمده المطابع. ويرى محمد اللامي صاحب احدى المطابع الأهلية أن "المرشحين المستقلين هم الأقل إنفاقا على حملاتهم الانتخابية وهم زبائن المطابع المحلية".

وأوضح أن "معظمهم يفضل طباعة ملصقاته الانتخابية بنسخ قليلة نسبياً، ويتجنب بعضهم طباعة الملصقات الدعائية ويُقبل على طباعة البطاقات التعريفية الصغيرة غير الملونة لانخفاض تكاليفها" .ويضيف أن "الأرباح الكبيرة تتحقق من خلال طباعة ملصقات وعمل اليافطات الضوئية لمرشحي الكتل والأحزاب الكبيرة الأكثر انفاقا. وهذه المواصفات لا تتوافر في معظم المطابع المحلية. لذلك فإن مطابع دول الجوار ومصانع صينية هي تقريبا المستفيد الأكبر من الحملات الدعائية" .

ويؤكد صاحب احدى المطابع ابو سارة "ان اصحاب المطابع يتخوفون من السياسيين برفع دعاوى قضائية ضدهم من الاعتقال او الاغتيال"، مشيرا " ما ان انتهت الحملات الدعائية والانتخابات حتى دخل اكثرهم الى المنطقة الخضراء واقفل موبايله".

وكان عمال وأصحاب المطابع نظموا خلال السنوات الماضية حركة احتجاجات منتظمة ضد لجوء وزراتي التربية والتعليم ووزارات مختصة أخرى الى طباعة الكتب الدراسية والمطبوعات في مطابع دول الجوار، ما خلف كساداً كبيراً في سوق المطابع العراقية، ودفع الى هجرة الحرفيين في المهنة الى عمان وبيروت للعمل في مطابعهما.